



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني  
Economic & Social Council of Jordan



# المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور التنمية المجتمعية 1

## الأسرة والطفولة





5.....	الملخص التنفيذي
6.....	أولاً: تأثير القطاع بجائحة كورونا
19.....	ثانياً: استراتيجيات القطاع
26.....	ثالثاً: مراجعة توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019
33.....	رابعاً: التوصيات



## الملخص التنفيذي

يعدّ قطاع الأسرة والطفولة عابراً للقطاعات؛ لتأثره بالاقتصاد والصحة والتعليم وقطاعات أخرى وتأثيره فيها. وتمثل الأسرة حيزاً الزاوية في البناء الاجتماعي، وهي المحرك الأساسي للقطاعات، فخيارات الأسرة وقراراتها وعاداتها الاجتماعية تؤثر على القطاع الصحي، كما هي الحال في ظل تفشي وباء كورونا، كما أن القطاع الاقتصادي تحركه الأسرة وعاداتها في الاستهلاك وأنماط الإنفاق، فهي تشكل قوة الطلب وتؤثر تأثيراً مباشراً على العرض.

وتتعدّد اختصاصات قطاع الأسرة، إذ تتقاطع قضايا الأسرة والطفل مع العديد من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، مثل: سياسات الفقر واستهداف الأسر، والسياسات الصحية، وسياسات التعليم، وسياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وسياسات التقاعد، بالإضافة إلى سياسات الإسكان، والمواصلات، وحماية البيئة.

ويصعب فصل الموازنات التي تعنى بالأسرة أو تحديدها بالتفصيل، لأن هذا القطاع مشتبك مع قطاعات أخرى إلى حد كبير. ويشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة على هذا القطاع إشرافاً مباشراً، وقد تأسس هذا المجلس في عام 2001، ويعمل بوصفه مظلة داعمة للمؤسسات المعنية بشؤون الأسرة في إعداد الاستراتيجيات ومتابعة ما يختصّ بالقطاع من استراتيجيات. وهو يعتمد النهج التشاركي في أعماله من خلال تشكيل اللجان الوطنية وفرق العمل لإنجاز مهامه.

لقد أقلت جائحة كورونا ظلالها على هذا القطاع كباقي القطاعات، بل كان أثرها فيه مركباً، انطلاقاً من أن الأسرة هي محور العمليات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية. وقد ظهر خلال الجائحة وبشكل جليّ الضعف في عمليات التنسيق بين مؤسسات الدولة في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية المباشرة التي تخص الأسرة وخدمات الحماية للمرأة والطفل وكبار السن. ومن أهم الأولويات التي تتصدر المشهد الراهن، ضرورة تخفيف أنماط التكيف الاجتماعية السلبية للأسرة، مثل عمل الأطفال، والتسرب المدرسي، وزواج الأطفال. كما شهد عام 2020 تباطؤاً في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع، نتيجة لقرار الحظر المنزلي والتغييرات التي طرأت على أنشطة المشاريع للتواءم مع سياسات التباعد الاجتماعي.

تستعرض هذه المراجعة أبرز الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية على الأسرة خلال جائحة كورونا، وتوضّح تقدّم العمل المنجز بعد تقرير حالة البلاد لعام 2019، وتتابع توصيات ذلك التقرير، ثمّ تستعرض التوصيات المقترحة.

## أولاً: تأثير القطاع بجائحة كورونا

أثرت جائحة كورونا على جميع القطاعات في الأردن، ولعل الأثر الأكبر المركب يقع على الأسرة، التي تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية لبناء المجتمع وتقع في منتصف الدائرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والاجتماعية، فهي محور تلك العمليات المعقدة، وهي المؤثرة والمتأثرة بها. ومنذ بداية الجائحة بدأت العديد من المؤسسات بدراسة أثر الأزمة على القطاعات المختلفة، ومن أبرزها مجموعة من الدراسات الاجتماعية الاقتصادية التي بحثت في أثر الجائحة على الأسرة. ورغم أن لكل من تلك الدراسات منهجيتها، إلا أنها استخدمت على الأغلب عينات متحيزة لمجموعات معينة وليست ممثلة للمجتمع ككل، فضلاً عن أنها ركزت على القضايا الاقتصادية المباشرة، أما نتائجها فبدت متباينة إلى حد كبير ومتأثرة بالفترة الزمنية التي جمعت البيانات خلالها، إذ إن تأثير الأسرة بالأزمة خلال فترة الحظر المنزلي يختلف عنه خلال فترات رفع الحظر وكذلك في فترة انخفاض حدة الأزمة. وعموماً، يمكن لهذه الدراسات أن تقدم لمحة عن نوعية التحديات التي تواجه الأسر.

فقد كان لأوامر الدفاع آثار مباشرة بسبب بقاء أهل في المنزل مع الأطفال، وما صاحب ذلك من ضغوط نفسية على أفراد العائلة وعلى العلاقات الأسرية بعامه، كما أدت الجائحة إلى فقدان العمل لأحد الزوجين أو لكليهما، والتوقف المؤقت للدخل، والوصم الاجتماعي للمصابين وعائلاتهم، وتحوّل التعليم ليصبح عن بعد رغم عدم جاهزية الأطفال والأهل لهذا التغيير التكنولوجي وغياب الموارد اللازمة لذلك، ناهيك عن التوتر والضغط النفسي وخاصة في المنازل الصغيرة وتحديدًا لذوي الإعاقة والمسنين، وتزايد الضغط على الأمهات بين عملهن عن بعد، ومتابعة دراسة الأطفال في الأسرة ودعم جميع أفراد الأسرة خلال الظروف الاستثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، حدثت تغييرات اجتماعية في عادات الزواج والعزاء، وتغيّرت كذلك الأدوار الأسرية داخل المنزل، وبرزت مكانة الأسرة كحاضنة للسكن والاستقرار والتغذية الصحية، وتعززت مجموعة من العادات الصحية في التكافل الاجتماعي. وقد رافق تلك الأزمة سياسات وطنية حكومية تدعم الأسر اقتصادياً وصحياً واجتماعياً، منها ما نجح، ومنها ما لم يكن ذا أثر في علاج تبعاتها.

ويستعرض هذا المحور أثر الجائحة على الأسرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وستنار مجموعة من القضايا الاجتماعية التي ظهرت والتي من المتوقع أن تتفاقم خلال الفترة المقبلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التبعات تحتاج لبعض الوقت لتظهر جلياً وليكون الأثر واضحاً.

## 1. الآثار الاقتصادية

تناولت العديد من الدراسات الأردنية الأثر الاقتصادي على الأسرة، وكان الأثر الذي ركزت عليه الدراسات المتوفرة هو الأثر المباشر، كفقد العمل وتخفيض الأجور، ولكن الآثار الاقتصادية غير المباشرة؛ كالتالي طالت صناديق الادخار، والضمان الاجتماعي، وملكية الأراضي والمنازل والسيارات، تحتاج لدراسة علمية تبرزها.

وبشأن الآثار المباشرة، أشار تقرير الجولة الأولى من مسح العمالة والبطالة لعام 2020 إلى أن معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ 23% بارتفاع مقداره 3.8 نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام 2019. كما تشير دراسة أجرتها مجموعة من المؤسسات الوطنية<sup>1</sup> إلى أن النساء والفتيات والرجال والفتيان قلقون من العواقب الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الدخل والمساعدات المادية. إذ إن 86% من المستجيبين في العينة يعتقدون أن الوباء سيهدد الأمن الاقتصادي في الأردن ويؤدي إلى المزيد من الفقر، وأشار حوالي 55% من النساء والرجال إلى أنهم غير قادرين على تغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة خلال فترة الحظر.

وأكدت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>2</sup> أن لفيروس كورونا وتدابير الإغلاق تأثيراً كبيراً على سبل العيش<sup>3</sup>، إذ أفاد 7% فقط من المشاركين أنهم ما زالوا يعملون كما في الفترة التي كانت قبل بدء تطبيق التدابير الصحية المفروضة لمواجهة الوباء. وفقد ما يقرب من ثلثي من كانوا يعملون قبل الأزمة عملهم بالكامل، بينما أفاد 8.9% أن رواتبهم خُفّضت، و9% أنهم في إجازة غير مدفوعة الأجر. وكانت هناك اختلافات طفيفة في النتائج تبعاً لأماكن السكن (المحافظات) والفئات العمرية. هذا ما يقود للاستنتاج بأن تردّي الأحوال الاقتصادية للأسرة خلال فترة الإغلاق الكامل والجزئي قد يتفاقم ويمتد أثره لفترة طويلة، جراء تراكم المسؤوليات الأسرية، وبخاصة تلك التي تشكل أعلى أوجه إنفاق الأسرة، كاستئجار المسكن<sup>4</sup>.

1 بلان إنترناشونال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد العناية بصحة الأسرة. من يجرؤ على السؤال: استمع ثم باشر العمل؛ لحة عن آثار كوفيد - 19 على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والإنجابية.

2 البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- أيار 2020. فيروس كورونا (كوفيد- 19)، تأثيره على الأسر في الأردن: تقييم سريع.

3 تستند البيانات إلى دراسة مسحية عبر الإنترنت شملت 12,084 مستجيباً. كما نُفذ المسح خلال فترة الإغلاق (الأسبوع الأخير من نيسان إلى 3 أيار 2020).

4 يجدر بالذكر أن عينة الدراسة متحيزة، إذ إن 67% من الأسر في العينة تستأجر مسكنها، علماً أنه 63% من الأسر تمتلك مساكن بحسب دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن في عام 2015. كما أن 36% من أفراد العينة هم من عمال المياومة، ولهذا تأثير كبير على قراءة النتائج وتحليلها.

وفي دراسة أجراها مركز الضيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية<sup>5</sup>، خلال الأسبوع الثالث من شهر حزيران، والتي أظهرت امتداد الأثر الاقتصادي للجائحة على الأسر، ظهر أن حوالي 59% من الأسر كانت أوضاعها الاقتصادية ضعيفة، و23% أوضاعها الاقتصادية متوسطة، و13% أوضاعها الاقتصادية جيدة، و4% أوضاعها الاقتصادية جيدة جداً، بينما أفاد حوالي 1% أن أوضاعهم الاقتصادية ممتازة.

ولتكون الأرقام ذات دلالة، قورن الوضع الراهن بالوضع في العام 2019، فأشار 88% أن الأوضاع الاقتصادية لأسرهم تراجعت، بينما رأى 11% أن أوضاعهم الاقتصادية بقيت كما هي، ورأى حوالي 1% أن الأوضاع الاقتصادية أفضل مقارنة مع عام 2019. وتوقع 58% أن أوضاعهم الاقتصادية ستتراجع بعد عام، بينما توقع 25% أنها ستبقى كما هي، أما 18% فقد توقعوا تحسُّنها<sup>6</sup>.

هذه الأرقام قد تشكل كارثة في المستقبل إن لم تستطع الحكومة توفير الدعم المناسب للأسرة بوصفها وحدة اجتماعية متكاملة، بدلاً عن التركيز على الدعم الفردي. إذ إن الأسرة لها دور أيضاً في دعم أفرادها وفي التكيف الاجتماعي مع التبعات الاقتصادية.

لقد امتد الأثر الاقتصادي للجائحة ليشمل تغير سوق العمل وسبل العيش للأسرة، إما بفقدان الوظائف أو بتخفيض الأجور، الأمر الذي أثار على الإنفاق والاستهلاك الأسري والاتجاه نحو الترشيد والإنفاق على الأساسيات، مما أثار على العرض والطلب في الأسواق، وزيادة الإنفاق على مواد التعقيم والتنظيف والحماية الشخصية (الكمامات). ويقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي بأكمله سينكمش بنسبة 3% في عام 2020، مما يجعله أسوأ ركود منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. كما أنه لا بد من إعادة ثقة المواطنين بالإجراءات العامة للتعامل مع الجائحة، فلهذا الأثر الأكبر في استقرار الاقتصاد ورجوع عادات الاستهلاك والإنفاق لطبيعتها.

وقد أجرت حكومة العديد من التدخلات واتخذت العديد من القرارات لتوفير حزم الدعم، فقرر رئيس الوزراء تأسيس صندوق "همة وطن" بتاريخ 2020/3/31 بموجب أمر الدفاع رقم (4) لسنة 2020 لاستقبال التبرعات من داخل المملكة وخارجها باستخدام حسابات منفصلة ذات ذمة مالية مستقلة عن الإيرادات العامة للحكومة وضمن ضوابط الحاكمة الرشيدة، على أن تُستخدم التبرعات لدعم الجهود الحكومية

5 مركز الضيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية. حزيران 2020. تأثيرات أزمة فيروس "كورونا المستجد" على أوضاع الأردنيين الاقتصادية بعد ثلاثة أشهر على بدء الإجراءات الحكومية لمنع انتشار الجائحة.

6 تستند الدراسة على عينة مسحية شملت 1656 مستجيباً ومستجيبة موزعين على محافظات المملكة، وذلك خلال الفترة الزمنية (18-22 حزيران 2020).



لمواجهة الجائحة وآثارها السلبية على الأردن. ويهدف الصندوق إلى تمكين شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات وأي جهات أخرى، من المساهمة في دعم القطاع الصحي وتمكينه من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين داخل المملكة لمواجهة الجائحة، وتقديم المساعدات المادية والإنسانية المؤقتة للمواطنين والمقيمين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة نتيجة الأزمة، وفق أسس ومبادئ عمل شفافة تضمن التوزيع الأمثل للتبرعات والمساءلة وفقاً لأولويات الإنفاق.

ومن التدخلات الاقتصادية المهمة ما قدمه صندوق المعونة الوطنية الذي خصص قرابة 10 ملايين دينار لتقديم المساعدات المادية إلى العمال في القطاعات التي تضررت بشكل واضح من جراء فرض حالة الحظر الكلي في المملكة. وبحسب البيانات الرسمية، فإن أعداد الأسر المستفيدة من الدعم المادي للصندوق من عمال المياومة قد وصل إلى نحو 250 ألف أسرة لغاية شهر آب 2020، علماً أن المستهدف هو ربع مليون أسرة<sup>7</sup>. وقدم الدعم على ثلاث دفعات، إذ يُقدّم للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد فأكثر مبلغ 136 ديناراً، وتحصل الأسرة المكونة من شخصين على 70 ديناراً، ويُخصص للأسرة المكونة من فرد واحد ومعها دفتر عائلة على 50 ديناراً.

ويمكن القول إن قيمة الدعم للأسرة الواحدة منخفض في ضوء الالتزامات الأسرية المتراكمة، كما أن تلك المبادرات والمساعدات غير مستدامة، وأثرها قصير المدى. والارتقاء بنوعية حياة تلك الأسر، يستوجب توفير فرص العمل، وتطوير الأعمال، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية في الضمان الاجتماعي واتحادات العمال وغيرها من برامج الحماية المتاحة في الأردن.

وقد توسع صندوق المعونة الوطنية في خدماته باستحداث برنامج الدعم التكميلي (تكافل) الذي يعتمد على المساعدات النقدية للأسر غير قادرة على الإيفاء بمتطلباتها المعيشية بالرغم من توفر موارد مالية نتيجة عمل رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة، وقد أدى هذا إلى شمول شرائح جديدة من المجتمع بناء على معايير جديدة، فاستفادت 50 ألف أسرة من خلال هذا البرنامج بمرحلتيه الأولى والثانية. كما أن الصندوق غير آلية الدفع، فعوضاً عن أن يكون الدفع من خلال البريد، أصبح من خلال المحافظ الإلكترونية والبنوك لوقاية المنتفعين من أي عدوى محتملة خلال عمليات تسلّم المبالغ المالية بسبب التزامهم. وبلغت واردات الصندوق لغاية شهر آب 2020 للعامين 2019/2020 حوالي 83.8 مليون دينار، على النحو التالي: 10 مليون دينار من الخزينة العامة، و73 مليون من صندوق "همة وطن"، و800 ألف دينار من "حساب الخير".

7 صحيفة "الغد"، 10 تموز 2020.

في العادة، تعمل مؤسسات المجتمع المدني بالتوازي مع المؤسسات الرسمية لمكافحة الفقر، فالعديد من الجمعيات تقوم على مساندة الأسر بالدعم العيني والمادي، لكن هذه الجمعيات لم تتمكن من القيام بدورها خلال فترات الحظر، ففقدت تلك الأسر سندا هي أحوج ما تكون إليه، فوفقاً لما تدوالتة وسائل إعلام محلية، هناك جمعيات لم تحصل على تصاريح لتقوم بدورها، مع تأكيد وزارة التنمية الاجتماعية أنها لم تمنع الجمعيات من ممارسة عملها خلال الأزمة. واشتكت جمعيات من ضعف الموارد المالية نظراً لتوجه المتبرعين إلى تقديم تبرعاتهم لصندوق "همة وطن" الذي أعلنت الحكومة عن تأسيسه، ما ساهم في إضعاف قطاع العمل الخيري، وأحدث انعكاسات سلبية على العاملين فيه. وعانت بعض الجمعيات من عدم تمكنها من دفع رواتب موظفيها وإيجارات مقراتها.

كما أن أهم تلك التدخلات جاءت من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والتي هدفت إلى استدامة عمل القطاع الخاص ودعم العاملين فيه بشكل أساسي، وتوفير السيولة المالية لتفادي الأزمة، فأطلقت العديد من حزم الدعم بدءاً من تأجيل مستحقات الضمان وتخفيض نسب الاشتراكات، وقدمت برنامجاً مؤقتاً شمل إعانات وطروداً غذائية عاجلة ووصل إلى 113 ألف أسرة، ثم استحدثت أشكالاً من الدعم غير مسبوق، من خلال برامج "مساند" و"حماية" و"تمكين"، منها؛ "سلفة على حساب الدفعة الواحدة" و"التأمين الجزئي لتأمين الشيخوخة"، والشمول الفوري من دون أثر رجعي، وتسهيلات الذمم المدينة. كما شملت المؤسسة القطاعات الأكثر تضرراً والتي تخضع للقيود، وساندها في تأمين رواتب عاملها بين شهري حزيران وكانون الأول 2020 لتأمين 50% من الراتب.

وبما أن جميع النماذج للحصول على الخدمات كانت إلكترونية، فمن المفترض تحييز تقديم الخدمة لمن يمتلك الأجهزة الإلكترونية ولمن يمتلك المهارة الكافية لاستكمال النماذج.

## 2. الآثار الصحية

أظهرت الدراسات أن قدرة الأسرة للوصول للخدمات الصحية قد تأثرت بفترات الإغلاق، إذ أشار 69% من المشاركين في دراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي<sup>8</sup> إلى أن الإغلاق أثر على قدرتهم أو قدرة عائلاتهم على الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، علماً أن هناك العديد من المبادرات الوطنية التطوعية بالتعاون مع المستشفيات الحكومية ونقابة الصيادلة لإيصال الأدوية لمستحقيها، ولكن من المتوقع تفاقم الأوضاع الصحية للمصابين بالأمراض المزمنة ممن لم يتمكنوا من الحصول على أدويتهم ومتابعة علاجاتهم، الأمر

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيروس كورونا (كوفيد-19)، تأثيره على الأسر في الأردن: تقييم سريع. أيار 2020.

الذي سيكبد الدولة التبعات المالية لعلاج هؤلاء المرضى لاحقاً، وقد يؤدي لانخفاض العمر المتوقع عند الولادة، وهذا ما يستدعي دراسة مدى التزام الأفراد ممن يعانون من الأمراض المزمنة بأدويتهم وأنماط الغذاء الصحية المعتمدة لهذه الحالات، وكيفية تأثرهم بالجائحة.

لقد أثبتت الجائحات السابقة في العالم، أن النظم الصحية عندما تختنق بالأعباء تزداد معدلات الوفيات بسبب أمراض يمكن معالجتها أو تفاديها باللقاحات. فأثناء تفشي مرض "إيبولا" في العالم خلال عامي 2014 و2015، أدت إخفاقات النظام الصحي إلى تجاوز عدد الوفيات الناتجة عن الإصابة بالحصبة والملاريا وفيروس العوز المناعي البشري (الإيدز) والسّل عدد الوفيات الناتجة عن الإصابة بـ"إيبولا"<sup>9</sup>.

ولا بد أيضاً من دراسة مدى التزام الأسر بعد انتهاء فترات الحظر ببرنامج مطاعيم الأطفال، إذ أشارت دراسة إلى عدم تلقي 17% من الأطفال دون سن خمس سنوات اللقاحات الأساسية، فضلاً عن عدم حصول 23% من الأطفال الذين كانوا مرضى خلال جائحة (كوفيد-19) على الرعاية الطبية اللازمة، وهذا يُعزى على الأرجح إلى الخوف من انتقال الفيروس وعدم توفر الأموال<sup>10</sup>، وله الأثر الأكبر على صحة الطفل في المستقبل، فلا يمكن الحكم إن ما زالت الأسر متخوفة من زيارة المنشآت الصحية كما كان في بادئ الأمر.

إن جميع هذه المؤشرات بحاجة إلى دراسات ورصد عبر مراكز الأمومة والطفولة في المملكة، كما لا بد من أتمتة إجراءاتها كلياً وتدريب مشرفي قبول الأطفال في المدارس والحضانات على متابعة بطاقات المطاعيم والتبليغ عن حالات عدم الالتزام، علماً أن عمليات الأتمتة للإجراءات الصحية ما زالت في بداياتها، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمطاعيم للأطفال ومتابعاتهم، لهذا من الصعب إجراء دراسات توضح مدى الالتزام بالمطاعيم خلال الفترة الراهنة، وربما يمكن تقدير الوضع بعد الاطلاع على شهادات المطاعيم للتسجيل للصف الأول في المدرسة<sup>11</sup>.

9 منظمة الصحة العالمية. نشرة إخبارية، 20 آذار 2020. <https://www.who.int/ar/news-room/detail/06-08-1441-who-releases-guidelines-to-help-countries-maintain-essential-health-services-during-the-covid-19-pandemic>

10 اليونسيف، آب 2020. التقييم الاجتماعي والاقتصادي للأطفال والشباب في زمن كورونا، الأردن.

11 شهادات المطاعيم مطلوبة أيضاً لتسجيل الطفل في الحضانات ورياض الأطفال، ولكن نسب الالتحاق منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن عد هذا الإجراء شكلياً، إذ لا تراجع الشهادات من قبل مسؤول قبول الاطفال أو مدير المؤسسة التعليمية، لنقص الخبرة والمعرفة والتدريب في هذا المجال، كما أنه لا توجد آلية إلكترونية لأتمتة هذه الإجراءات والتحقق منها، لا على مستوى المؤسسات التعليمية ولا على مستوى المؤسسات الصحية.

وأظهرت دراسة أخرى<sup>12</sup> أنه على الرغم من أن وسائل منع الحمل الشائعة في الأردن (مثل حبوب منع الحمل والواقي الذكري) متوفرة في الصيدليات خلال فترة الحظر المنزلي، إلا أن بيانات التقييم أظهرت أن الوصول إلى استشارات تنظيم الأسرة قد تأثرت سلباً مع زيادة 10-20% في عدد النساء غير القادرات على الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. ولعل هذا الأثر سيظهر جلياً في أعداد الولادات خلال الفترة المقبلة، وهو أثر سيمتد على مستوى العالم ولن يقتصر على الأردن، جراء فترات الحظر المنزلي وتعذر الوصول للخدمات الصحية، وقد يوصل العالم إلى مرحلة (Baby boom) جديد.

وعلى مستوى الصحة النفسية، وحيث أن هناك معاناة من ضعف الخدمات في هذا المجال واقتصارها على الجانب العلاجي النفسي، فإن الأثر أصبح مركباً مع ظهور العديد من مؤشرات الصحة النفسية السلبية كما ظهر في الدراسات، إذ تعاني<sup>13</sup> النساء والفتيات والرجال والفتيان من مزيد من القلق والتوتر بسبب الوباء وإجراءات الحد من انتشار الفيروس، ويعاني 71% من الذين شملهم التقييم من القلق بسبب الوباء. وبرزت مظاهر تعكس الصحة النفسية في دراسات أخرى<sup>14</sup>، منها اضطراب النوم، يليه الشعور بالعزلة والتوتر، ثم الإجهاد.

ومن اللافت للانتباه في الوقت الراهن بشاعة بعض الجرائم والاعتداءات، وخاصة تلك الأسرية منها، وقد يُعزى سبب ذلك إلى تردي الحالة النفسية للأسر بشكل عام، مما يدعو لدراسة النظام الصحي النفسي وسبل تطويره. ويشار هنا إلى وجود مبادرات من مؤسسات وطنية (كمعهد العناية بصحة الأسرة) ومؤسسات دولية، تقوم على آليات ابتكارية عن بعد، وتركز على الأطفال.

### 3. الآثار الاجتماعية

لعل الآثار الاجتماعية أشد الآثار وأكثرها صعوبة في الرصد والتحليل، إذ إن الأوضاع الاجتماعية تتأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية والصحية. ومن بين المظاهر

12 بلان إنترناشونال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد العناية بصحة الأسرة. نيسان - أيار 2020. لم يجرؤ على السؤال: استمع ثم باشر العمل: إجابة عن آثار كوفيد-19 - على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والإنجابية.

13 بلان إنترناشونال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد العناية بصحة الأسرة. نيسان-أيار 2020. لم يجرؤ على السؤال: استمع ثم باشر العمل: إجابة عن آثار كوفيد-19 على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والإنجابية.

14 جمعية شبكة المرأة لدعم المرأة. 2020. نتائج استطلاع حول تأثير أزمة كورونا على طبيعة العلاقات الأسرية، تبادل الأدوار والسلوكيات في الأسرة وتأثير ذلك على المرأة.

الاجتماعية، تبرز مشكلة العنف الأسري. إذ وُجد هناك تنام لمعزات الفجوة الاجتماعية خلال الجائحة، فكانت الأسر ممن تمتلك الأجهزة التكنولوجية وشبكات الإنترنت هي القادرة على الحصول على الخدمات؛ سواء خدمات الدعم الاقتصادي أو الخدمات التعليمية عبر التعليم عن بعد، وهو ما عزز الفجوة الاجتماعية بين الأسر والتي سيظهر أثرها خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتشير الدراسات إلى ازدياد حالات العنف الأسري، إذ أجمعت الغالبية، وبنسبة وصلت إلى 69% من مجموع المشاركين الذين شملهم التقييم وكذلك من المقابلات في مناقشات المجموعات المركزة، على أن العنف المبني على النوع الاجتماعي قد ازداد منذ بداية الوباء. وهذا يفسر العدد الكبير من البلاغات عن زيادة العنف ضد النساء والفتيات كما أشارت الدراسة<sup>15</sup>. وبرزت هذه المشكلة بدرجة أقل في استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية،<sup>16</sup> والذي أظهر أن حظر التجول قد أدى لمشاحنات وخلافات أو عنف عند أكثر من ثلث الأردنيين، كما أن أكثر قليلاً من نصف الأردنيين لا يعرفون كيفية التواصل مع المؤسسات المهنية بتقديم الخدمات أثناء الحظر. لقد قدمت معظم خدمات حماية الأسرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني كشريك رئيسي لإدارة حماية الأسرة (الجهة الرسمية مقدّمة الخدمة)، لكن تلك الخدمات كانت غير متاحة في معظمها (إلا لإدارة حماية الأسرة)، نظراً لفترات الحظر ومنع التجول، علماً أن العديد من الجهات قد اتجه لتوفير هذه الخدمات لتقتصر على التوجيه والإصلاح عن بعد.

ولا يمكن القول إن جميع الخدمات الاجتماعية والنفسية المساندة للأسرة متاحة، مما فاقم الوضع، ومما يدل على أن القضايا الاجتماعية في مجملها لم تكن ضمن الخطط الحكومية للتعامل مع أزمة كورونا. وقد اجتمع الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف خلال الأزمة، وهو الفريق المعني رسمياً بترسيخ مبدأ التشاركية بين الجهات المعنية بالحماية من العنف وتوضيح أدوار هذه الجهات وتنظيمها وتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لكل منها<sup>17</sup>، وعقدت الاجتماعات عبر تقنية الاتصال عن بعد، وصيغت خلالها رسالة إلى الحكومة لتفعيل مكونات منظومة الحماية.

وفي ما يتعلق بالتعامل مع الأحداث الجانحين، تعاملت إدارة شرطة الأحداث مع 1136

15 بلان إنترناشونال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد العناية بصحة الأسرة. نيسان-أيار 2020. لمن يجرؤ على السؤال: استمع ثم باشر العمل: لحة عن آثار كوفيد-19 على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والانجابية.

16 مركز الدراسات الاستراتيجية. نيسان. 2020. سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني: نبض الشارع الأردني (20)، كورونا والعنف الأسري في الأردن (نتائج ومؤشرات).

17 نظام رقم (33) لسنة 2016 (نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف لسنة 2016).

قضية لأحداث خلال فترة حظر التجول في شهري آذار وأيار وبداية شهر حزيران 2020، منها 932 قضية تتعلق بخرق أوامر الدفاع المتعلقة بالحظر، ودخل إلى مراكز رعاية الأحداث 116 حدثاً، وبحالات مختلفة؛ بمعنى أنها قد لا تتعلق بالحظر<sup>18</sup>. وظهر جلياً تناقض قانون الدفاع والغرامة المالية المفروضة على الأحداث لمخالفتهم الحظر مع نصوص قانون الأحداث، فالقانون لم يفرض على الحدث غرامة مالية بأي شكل من الأشكال، لكونها لا تتناسب مع غاية نظام عدالة الأحداث في الأردن، إذ إنها غرامة تُفرض على الأهل في هذه الحالة وتتعارض مع نهج العدالة الإصلاحية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الأسر حالياً، مما يدل على غياب واضح للجانب الاجتماعي في قوانين الدفاع وأطر السياسات الاجتماعية للتعامل مع أزمة كورونا في خلية الأزمة.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الجرائم الواقعة على الأحداث نظراً لوجود فترة حظر قضتها الأسر في مساكنها مما يؤثر على انخفاض نسب الجرائم بشكل عام. وكشف التقرير الإحصائي الجنائي لعام 2019 والصادر عن إدارة المعلومات الجنائية في الأردن، أن الأحداث ارتكبوا 2412 جريمة خلال عام 2019، منها 951 جريمة جنائية، و1461 جنحة، بانخفاض تبلغ نسبته 2.2% عن العام السابق، إذ كان مجموع الجرائم الجنائية والجنحوية 2464 جريمة لعام 2018. ومن أبرز الثغرات الدالة على ضعف التنسيق في ما يتعلق بقضايا الأطفال، ذلك الإجراء الخاص بالحجر المؤسسي للأطفال في معزل عن أسرهم، والذي ألغي بعد أن أشاره تقرير صحفي.

أما في ما يتعلق بالأطفال العاملين، فتشير جميع المؤشرات الحالية إلى أن الأوضاع الاقتصادية للأسر في تدرج، مما يدفعها لتبني آليات تكيف وإن كانت سلبية، وإحداها تتمثل في عمل الأطفال، والذي من المتوقع تزايد، خصوصاً مع فترات الإجازة الصيفية، ثم مرحلة التعلم عن بعد. فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر. وتجدر الإشارة إلى أنه انتهى من تحديث الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال ورفع لمرئاسة الوزراء لإقراره ولكنه لم يقر بعد، وانتهى أيضاً من وضع إجراءات العمل الموحدة، وسيستكمل العمل على الإجراءات الداخلية لكل من شرطة الأحداث ووزارة التنمية الاجتماعية لضمان تطبيق إجراءات العمل الموحدة.

ومن المتوقع أن ترتفع نسب زواج الأطفال ممن هم دون 18 عاماً، علماً أن عدد حالات الزواج لهذه الفئة في الشهور الستة الأولى من عام 2020 أقل من نظيرتها خلال الفترة

18 مركز العدل للمساعدة القانونية. 14 تموز 2020. ورشة عمل بعنوان "عدالة الأحداث في ظل تفعيل قانون الدفاع".

المماثلة من عام 2019، وقد يُعزى هذا إلى إجراءات التباعد الاجتماعي وسياسات منع التجمعات وإقامة الاحتفالات. ومن المتوقع أن يظهر الارتفاع في هذا المجال مع نهاية العام. إذ يعدّ زواج الأطفال المبكر من آليات التكيف السلبية الأسرية، فتلجأ الأسرة لتزويج الإناث للتخفيف من النفقات الأسرية. وفي العادة تُعزى الأسباب لانتشار هذه الظاهرة إلى تفشي الفقر والجهل بين المجتمعات، والذي قد يرافق أزمة الجائحة الراهنة.

ومن المتوقع أيضاً ارتفاع نسب التسرب المدرسي للأطفال، نظراً لتخوف الأسر من إرسال أطفالها للمدارس، أو لأسباب تتعلق بالأطفال أنفسهم، فمنهم من فقد الدافعية بعد فترات انقطاع طويلة عن المدرسة وأجواء الدراسة، وربما يكون قد انضم خلال ذلك لصفوف العمل، أو أصبح من أطفال الشوارع في غياب مراقبة الأسرة. وقد تكون الأسباب مدرسية، إذ اتجهت الأسر نظراً لوضعها الاقتصادي الصعب، إلى سحب أطفالها من المدارس الخاصة والبحث عن مقاعد لهم في المدارس الحكومية. وقد صرح مصدر مسؤول في وزارة التربية والتعليم بأن عدد الطلبة المنتقلين من المدارس الخاصة إلى الحكومية بلغ 47 ألف طالب وطالبة من المراحل التعليمية المختلفة لغاية 23 آب 2020<sup>19</sup>. ويمكن التحقق من هذا الأثر بعد بدء العام الدراسي، إذ يتوقع أن تصبح المدارس الحكومية شديدة الاكتظاظ.

ويجدر بالذكر أن قطاع التعليم بشكل عام يواجه تحدياً في القرارات بما يؤثر على الاستقرار الأسري، فمع الوعود التي قطعتها الوزارة للاستمرار في الدراسة الوجيهة، اتخذت الوزارة قرارات تقضي بالدراسة عن بعد، وهذه القرارات لها تأثير مباشر على استمرار قدرة المرأة على العمل، وزيادة الأعباء التي تقع عليها، وارتفاع الضغط النفسي والتوتر في العلاقات الأسرية الذي يشوب هذا التغيير الجذري في الأنماط الأسرية. وتكشف الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي تخوف الأسر من قرارات الوزارة، فمن الأهالي من عارض إرسال أطفاله للمدارس خوفاً من الإصابة بالفيروس وانتقال العدوى، ومنهم من شعر بأهمية وجود أطفاله في بيئة تعليمية مدرسية لتحقيق العملية التعليمية. وعموماً يواجه الأطفال مشكلات تتعلق بالجوانب النمائية الانفعالية الاجتماعية التي تتطلب الوجود مع أقرانهم للتفاعل، وتحقيقها كمطلب من مطالب النمو، ولا سيما في مراحل الطفولة المبكرة التي يحتاج فيها الطفل للتعلم باللعب مع الأقران، والتي يكون فيها من الصعب استبدال التعلم عن بعد بالتعلم الوجيه، لكون هذا التحول لا يتوافق مع الخصائص النمائية في هذه المرحلة العمرية الحساسة.

19 صحيفة "الغد"، "هجرة المدارس" .. الحكومية تكتظ، والخاصة تلزم الصمت 24/8/2020.



كما أن التنسيق بين الجهات يمكن وصفه بـ"غير المنظم"، فافتتاح الحضانات مثلاً جاء متأخراً بطلب من المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبعد تشكيل لجنة فنية من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة تحقيقاً لمصلحة الطفل الفضلى ودعماً للمرأة العاملة، وقد تحقق ذلك بعد إعداد وثيقة إجراءات العمل لتدابير السلامة والوقاية الصحية للحد من انتشار فيروس كورونا في الحضانات، ولكن التعاون لم يثمر لإعادة فتح رياض الأطفال والنادي الصيفي للغاية نفسها وبتنسيق من المجلس.

وللتعامل مع جائحة كورونا، بدأت دائرة قاضي القضاة تقديم خدماتها إلكترونياً، وبخاصة إجراءات عقود الزواج في المنازل، وبالحمد الأدنى لمتطلبات إجراء العقد من الناحيتين الشرعية والقانونية، ومن خلال تنظيم المواعيد والطلبات عبر الاتصال عن بعد، إذ بلغ عدد عقود الزواج 213 عقداً في شهر نيسان 2020، وارتفع ليصبح 3337 عقداً في شهر أيار، وصولاً إلى 8685 عقداً في شهر حزيران.

كما غير صندوق تسليف النفقة آلية عمله، خصوصاً للأسر التي لا تحمل بطاقة الأسرة، فحوّلت المبالغ المالية للمنازل بالتنسيق مع البريد الأردني، واستفاد من هذه الخدمة 5 آلاف أسرة<sup>20</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى أن معظم المشاريع ذات العلاقة بمحور الأسرة والطفل قد تأثرت بالجائحة، فمنها ما ألغي نظراً لتحويل التمويل الخاص بها للتعامل مع الجائحة، ومنها من أصبح من الصعب تنفيذه لكونه يتطلب تجمعاً لأعداد كبيرة كمشروع "مكاني" الذي تنفذه "يونيسف" مع عدد من المؤسسات الشريكة وتوقف مؤقتاً لفترة طويلة، ومنها ما تأخر تمويله بسبب التأخر في توقيع الاتفاقيات مع الممولين، على غرار ما حدث لجميع المشاريع الحكومية الممولة من "يونيسف"، إذ وقعت الاتفاقية الخاصة بذلك في شهر أيار بسبب الحظر.

وبرز خلال فترة الأزمة ما واجهته مؤسسات المجتمع المدني من خسارة التمويل لعدد من المشاريع القائمة، وهو ما أدى إلى تسريح المئات من الموظفين العاملين في هذا القطاع. ولكن في المقابل ظهر عدد من المنح لتنفيذ مشاريع جديدة لقضايا التوعية الصحية وتطوير الخدمات في القطاع الصحي. ويمكن القول إن الأثر الأكبر في هذا المجال سيظهر جلياً خلال عام 2021، وذلك عندما ينتهي التمويل السنوي لمعظم مشاريع المؤسسات الحكومية من المؤسسات الدولية. كما يُلاحظ الببطء في تنفيذ المشاريع بسبب الحظر ولتعدرتنفيذ الأنشطة التي تتطلب عقد اجتماعات ولقاءات.

20 وفقاً لجلسة نقاشية للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، 19/8/2020.



ويشار إلى أن المجلس الوطني لشؤون الأسرة قد لعب دوراً محورياً في التنسيق بين اللجان الوطنية لقضايا العنف وعمل الأطفال والطفولة المبكرة وكبار السن، وعن بعد عبر شبكة الإنترنت للتعرف على أهم القضايا في هذه المرحلة وضمان التنسيق بين الجهات. وعقد المجلس عدداً من الندوات المتخصصة للبحث في آثار كورونا وعرض المخرجات على أعضاء مجلس الأمناء.

### – القدرات المالية لمؤسسات قطاع الأسرة والطفولة

يشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة على قطاع الأسرة والطفولة، إلا أن المجلس يمثل هيئة فكرية للسياسات، فهو لا يقدم أي نوع من أنواع الخدمات المقدمة للأسر مباشرة. وتتألف موارد المجلس وفقاً لقانونه من ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة، وعوائد الصناديق والمشاريع والبرامج، ومنحة من الحكومة الأردنية، بالإضافة إلى التبرعات والهبات التي يوافق عليها.

ويعتمد المجلس بشكل أساسي على تمويل المؤسسات المانحة بأشكالها المختلفة، ويقوم على مر السنوات بوضع أولويات قطاع الأسرة في مجال السياسات، ويعمل مع الشركاء على سد الفجوات في السياسات والتشريعات في مجال عمله. وقد اكتسب المجلس مكانة بين الشركاء، ونال ثقة المؤسسات المانحة، بحيث أصبح مستهدفاً من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في الشراكات والتمويل.

لكن موازنة المجلس تأثرت خلال الجائحة بسبب خفض المنحة الحكومية لها، وهذا الإجراء يبدو متوسط الأثر على الاستقرار المالي للمجلس نظراً لوجود الدعم من مؤسسات مانحة أخرى، إلا أنه قد يؤثر على مدخراته المالية وقد يتعمق أثره مستقبلاً إن استمر هذا النهج.

إن المجلس شريك للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للنهوض بالأسرة، وفي ضوء غياب الأولويات للعديد من القطاعات التي تقع ضمن التصنيف الأسري، من الصعب حساب الموازنات الخاصة بهذا القطاع، على خلاف القطاع الاجتماعي أو التعليمي أو الصحي أو الزراعي، فهذه القطاعات تتضمن محاور واضحة يمكن حساب احتياجاتها ومشاريعها ببند صريحة في الموازنة من تقارير الموازنة العامة.

ويعد قطاع الأسرة والطفولة من القطاعات المركبة؛ فمعظم لخدمات والبرامج في وزارة التنمية الاجتماعية مثلاً هي شأن أسري بحسب قطاعات ومجالات عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وهذا ينطبق أيضاً على وزارة الصحة، وهكذا.. كما أن هذا القطاع ليس قطاعاً حكومياً، وإنما تعمل فيه العديد من مؤسسات المجتمع المدني كشريك

مرادف للخدمات الحكومية مثلما هو الحال في خدمات حماية الأسرة من العنف، وبرامج الإرشاد الاسري، وبرامج الطفولة المبكرة. إلا أن المجلس الوطني لشؤون الأسرة تنبّه سابقاً لضرورة رصد المخصصات المالية الحكومية للطفولة من خلال مشاريع مشتركة مع وزارة المالية وعدد من الوزارات لوضع بنود مالية يتم حسابها في موازنة المشاريع وتعكس المخصصات المالية للطفولة، ويوجد هذا البند جلياً في الموازنة العامة، إذ بلغت المخصصات المقدرة للطفل في عام 2020، حوالي 1.4 مليون دينار لكل من وزارة الداخلية، ودائرة الأحوال المدنية والجوازات، ووزارة العدل، ودائرة قاضي القضاة، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الشباب، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية<sup>21</sup>.

هذه المبالغ رُصدت بطلب من الوزارات وبحسب بنود في الموازنة متفق عليها مسبقاً ضمن برامج محددة، إذ يقوم مديرو المديرية في كل وزارة باقتراح الموازنة ثم تُرفع لوزة المالية لرصد المخصصات. وهذه البرامج أساسية لاستمرار الخدمات المقدمة ضمن أعمال الوزارة، ويمكن الحكم بأن المخصصات المالية كافية لتنفيذ الأنشطة والبرامج والخدمات الأساسية، لكن لا يمكن الحكم على الكفاية المالية لقطاع الأسرة والطفولة ككل نظراً لغياب سياسة واضحة للتعامل مع القضايا الأسرية بشكل شمولي واضح.

إن القضية لا ترتبط بتوفير التمويل بقدر ارتباطها بالتوظيف الأمثل للموارد المتاحة، والتنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وتأهيل الكوادر المتوفرة، خصوصاً لقضايا عمل الأطفال وزواج الأطفال، وقضايا التوعية الوالدية والتعامل مع الأحداث، وقضايا كبار السن.

## - التوصيات

لاحقاً لما عُرض من تأثيرات واقعية ومحتملة على الأسرة والطفولة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتفادي تلك التأثيرات، ومنها:

1. مراجعة الاستراتيجيات الوطنية ودمج إجراءات للتحويل الإلكتروني لجميع الخطط التنفيذية ووضعها ضمن محاور تلك الاستراتيجيات.
2. ضرورة العمل على تنفيذ دراسة مسحية وطنية تعدّها دائرة الإحصاءات العامة، لرصد واقع تأثر الأسرة بجائحة كورونا، لتكون مرجعاً لعمليات التخطيط وإعادة برمجة المشاريع والأنشطة.

21 دائرة الموازنة العامة، شباط 2020. دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2020.

3. تنفيذ سلسلة من الدراسات من الجهات المختصة لرصد الأثر على المجالات كافة (المطاعم، الأمراض المزمنة، عمل الأطفال، الطلاق، الزواج، التماسك الأسري)، بحيث تتسم تلك الدراسات بالعلمية كي يُستند إليها عند التخطيط.
4. إعادة النظر في تركيبة خلايا الأزمة لتضم في عضويتها عدداً من مؤسسات المجتمع المدني، كالمجلس الوطني لشؤون الأسرة، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدد من النقابات، وذلك من أجل دراسة القرارات من منظور أسري.
5. دعوة المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمؤسسات الشريكة الحكومية وغير الحكومية لتصميم أدلة إرشادية وطنية للمجالات المختلفة للتعامل مع حالات الطوارئ، وتؤخذ هذه الأدلة بعين الاعتبار عند التخطيط لأي أزمة طارئة شبيهة بأزمة "كورونا" (التعامل مع قضايا الأحداث، وكبار السن، وعمل الأطفال..)، وتدمج لاحقاً بخطط الاستجابة الوطنية الكلية، لضمان وجود التكاملية في التخطيط وتجنب التناقضات والثغرات.
6. إعداد قائمة مرجعية بالخدمات التي تحتاجها الأسر، وتصميم برامج دعم نفسي اجتماعي للأسر خلال الأزمات.
7. تصميم استراتيجية خاصة بالأزمات لتكون جزءاً من أي استراتيجية وخطة عمل، وتحديثها بشكل تلقائي عند تحديث تلك الاستراتيجيات والخطط.
8. الاستفادة من البرامج والخدمات والكوادر الفنية المتوفرة في قطاع مؤسسات المجتمع المدني، لتكون جزءاً من أي خطة استجابة وطنية للأزمات.

## ثانياً: استراتيجيات القطاع

### 1. الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة منذ بداية تأسيسه، ومن خلال قنوات استشارية مع مؤسسات الدولة، على إعداد الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية في عام 2005، والتي أطلقت برعاية ملكية، وتضمنت خطة تنفيذية خمسية عممت من قبل رئاسة الوزراء. ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذ المطلوب خلال مدة الاستراتيجية، وما نُفذ من الاستراتيجية نُفذ حديثاً نتيجةً للتطور والتحديث. ويرى المجلس أن تحديث الاستراتيجية أحد أولوياته في المرحلة الراهنة، وذلك من خلال تحديث تقرير أحوال الأسرة الأردنية الذي ينتظر التمويل.

## 2. الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون 18 عاماً (2020-2024)

أقرت رئاسة الوزراء في عام 2019، الخطة الوطنية التي أعدها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الشركاء للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن (2018-2022)، وعُدلت سنوات التطبيق للتأخر في إقرار الخطة فأصبحت (2020-2024). وأولويات مهمة متابعة الخطة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة من قبل رئاسة الوزراء. وبدأ المجلس العمل على متابعتها وتشكيل مجموعة من ضباط الارتباط من الجهات المعنية بالتنفيذ، وإعداد بطاقات المتابعة والتقييم للمؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة طموحة كباقي الخطط والاستراتيجيات في الأردن، كما أنها خطة متعددة القطاعات، أي أنها تتضمن القطاعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، واعتمد في وضعها على البرامج التي تقدمها المؤسسات، وليس على الأولويات الوطنية التي يجب تنفيذها للحد من زواج الأطفال. ويُنْتَظَر خروج التقرير الأول للمتابعة خلال عام 2020، لمعرفة التطورات في تنفيذ المشاريع الخاصة بالحد من زواج الأطفال في الأردن.

## 3. الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)

طوّر المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2017 الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية الأولى (شُكلت بقرار من رئاسة الوزراء في عام 2012).

وهذه الاستراتيجية هي الثانية في هذا المجال، وقد طُورت خطة تنفيذية لها وعمّمت على الجهات المعنية. ويجري العمل على متابعة الخطة الاستراتيجية للتحقق من مدى الالتزام في تنفيذ بنودها. وخلال شهر أيلول 2020، وافقت رئاسة الوزراء بشكل أولي على إنشاء صندوق لدعم كبار السن، وشُكلت لجنة لدراسة النظام القانوني الذي أعد سابقاً لهذه الغاية.

## 4. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة

قام الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة بإعداد استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في عام 2000، وفي عام 2008 أعدت خطة العمل الثانية للطفولة المبكرة (2008-2012)، ولكنها لم تحدّث حتى وقت إعداد هذه المراجعة. ويبقى تأسيس الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2018، من أهم التطورات على مستوى السياسات في هذا المجال.

ويعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على تطوير تقرير وضع الطفولة المبكرة في الأردن، والذي سيكون بمثابة الموجّه الرئيسي للأولويات الوطنية للطفولة المبكرة، وسيعكس واقع الحال وأبرز الفرص والتحديات التي تواجه الطفولة المبكرة، وسيعمل على وضع الأولويات واقتراح التدخلات المناسبة. ويعدّ هذا التقرير مطلباً أساسياً لتحقيق أي تطور في هذا المجال، وهو من الضرورات الملحة في الوقت الراهن بحسب أعضاء الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة.

ولا بد من تسليط الضوء على الجهود التي بُذلت خلال الجائحة لافتتاح الحضانات في الأردن (وإن جاء هذا القرار متأخراً)، وعلى المنهجية العلمية الفريدة التي اتبعت لإعادة هذا القطاع للعمل (وُضع دليل يُعدّ من أوائل الأدلة وأكثرها تفصيلاً عالمياً لعودة قطاع الحضانات للعمل). إذ أوصى الفريق الوطني للطفولة المبكرة خلال اجتماعه في فترة الحجر، بإعداد إرشادات للحضانات في حال استؤنف العمل فيها لضمان منع انتشار العدوى. وشكلت لجنة ضمّت المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية وناقشت مجموعة من الإرشادات التي اقترحتها المجلس والتي اعتمدت لاحقاً من وزارة التنمية الاجتماعية وعمّمت على الحضانات، ثم قامت وزارة التنمية الاجتماعية بزيارة الحضانات للتأكد من التزامها بالإرشادات قبل منحها الإذن باستئناف العمل. وشملت الإرشادات جميع أعمال الحضانة اليومية، من استقبال الأطفال، وتنظيم الأنشطة، وإجراءات النظافة والتعقيم والتطهير، ومسؤولية الأسرة، ومسؤولية المربيات. ويشار إلى أن المجلس الوطني لشؤون الأسرة انتهى من إعداد المعايير النمائية للأطفال منذ الولادة وحتى سن 5 سنوات، ودليل الأنشطة للمربيات لتطوير الجوانب النمائية. وأعدّ المجلس بالشراكة مع مؤسسة التدريب المهني وجمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا والمؤسسات الوطنية خلال هذا العام، منهجاً لمربيات الأطفال في الحضانات، بهدف تسكين هذا المنهج في مؤسسة التدريب المهني للتدريب مستقبلاً.

## 5. الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013)

شهد عام 2004 إعداد الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013) التي تعدّ آخر استراتيجية معلنة لهذا المجال، إذ قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي و"يونيسف" ومجموعة من الخبراء من المؤسسات الوطنية والدولية، بإعداد الخطة قبل إطلاقها برعاية الملك عبد الله الثاني والملكة رانيا العبد الله. ولم تُحدّث هذه الاستراتيجية حتى وقت إعداد هذه المراجعة.

وفي ما يخص البرامج التعليمية لهذا القطاع؛ فإن اللجنة الوطنية للموارد البشرية أصدرت في عام 2015 "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)"<sup>22</sup>. وعند رصد الإنجازات لعام 2020 في قضايا الطفولة، يظهر كثرتها وتشعبها وتناثرها بين المؤسسات، لكنها واجهت هي الأخرى مشكلة التأخير وضعف التمويل بسبب الجائحة.

ومن أبرز تلك الإنجازات التحول في وزارة التربية والتعليم في نمط التعليم، واللجوء للتعليم الإلكتروني عن بعد عبر منصة وطنية تتعامل مع واقع الحال وبسرعة استجابة، وكذلك التنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لرفع الاستعداد للتعلم للأطفال في رياض الأطفال من خلال إعداد أدلة إرشادية للمعلمات والأسر، واستمرار برنامج المطاعيم الذي تنفذه وزارة الصحة والذي وسّع ليشمل مطعوماً جديداً (علماً بأن أنظمة المطاعيم في الأردن هي الأفضل على مستوى الدول العربية والعديد من الدول الأجنبية)، والمسابقات الثقافية التي أطلقتها وزارة الثقافة خلال فترة الحظر المنزلي، والتي كشفت عن العديد من المواهب الوطنية. كما عُقدت الجلسة الأولى لبرنامج الطفل الأردني الذي تشرف عليه وزارة الثقافة ويتبع لبرنامج الطفل العربي في الشارقة، تحت قبة البرلمان الأردني في نهاية عام 2019، وهناك إجراءات للتشبيك ما بين الوزارة والمجلس للعمل على الاستعانة بالبرلمان ليكون منبراً لمناقشة قضايا الأطفال على مستوى السياسات، وليكون جزءاً من عمليات المشاورة التي ينفذها المجلس ناقلاً صوت الطفل.

ويتوجّه المجلس الوطني لشؤون الأسرة لتطوير تقرير وطني حول حالة الطفولة المبكرة في الأردن، لتُرصّد الأولويات ويُعرّف على التحديات والفرص في قضايا الطفولة من خلاله. ويعمل المجلس على تأسيس فرق لمراجعة وفيات الأطفال في الأردن، وإعداد نظام قانوني لتنظيم هذه العملية وإتاحة الفرصة لتبادل بيانات الحالات ضمن قاعدة بيانات مشتركة، وذلك لرصد أسباب الوفيات وحيثياتها وتفاذي حدوث وفيات شبيهة في المستقبل كأداة وقائية.

وفي ما يخص التطورات في مجال التشريعات ذات العلاقة بالطفل، فإن قانون حقوق الطفل ما زال ينتظر الإقرار، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الأحداث. علماً أن مشروع نظام الرعاية البديلة أرسل لديوان الرأي والتشريع، كما أرسل للديوان مشروع نظام تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية.

22 اللجنة الوطنية للموارد البشرية 2015، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016 - 2025).

## 6. الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال

أعدت وزارة العمل آخر استراتيجية معلنة للحد من عمل الأطفال في عام 2006<sup>23</sup>. أما آخر وثيقة سياسات لهذا القطاع، فهي التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2011 بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين من وزارات العمل، والتنمية الاجتماعية، والتربية والتعليم، متمثلة في الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال<sup>24</sup>، وانتهى المجلس من تحديثها ورفعها لرئاسة الوزراء في انتظار إقرارها، كما أعد المجلس دليلاً للإجراءات للتعامل مع حالات عمل الأطفال.

وما زال هذا المجال يعاني من تناثر المسؤوليات بين الجهات الحكومية (وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل)، علماً أن التعديل التشريعي الأخير لقانون الأحداث في عام 2014 جاء واضحاً بالمهام المناطة بوزارة التنمية الاجتماعية. ولكن التحديث الأخير للإطار الذي رُفع لرئاسة الوزراء لإقراره، أُرسِل من قبل الرئاسة لوزارة العمل لمراجعته، بوصفها مسؤولة عن ملف عمل الأطفال، عوضاً عن إرساله لوزارة التنمية الاجتماعية مما يدل على تشتت الأدوار وعدم وضوحها. كما أن وزارة التخطيط ترسل جميع المشاريع الممولة المتعلقة بعمل الأطفال إلى وزارة العمل فقط لتراجعها قبل الموافقة على التمويل. وما زالت مسودة نظام الطفل العامل (مشروع نظام حماية الطفل من العمل خلافاً للتشريعات) حبيسة الأدرج<sup>25</sup>، ويتكرر الأمر بالنسبة لتعديل قانون الأحداث الذي ما زال جدياً ولم يرَ النور.

وقد بدأت منظمة العمل الدولية منذ بداية عام 2020 دراسة النظام الحالي (الإلكتروني) لتسجيل حالات عمل الأطفال، وهو النظام الذي طوره مع وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ويستند للإطار الوطني في نسخته الأولى في عام 2011. والهدف من الدراسة معرفة إمكانية ربط النظام بنظام تتبّع حالات الحماية تحت مظلة المجلس الوطني أو بأي نظام آخر وطني يمكن الاستناد إليه، ليتبع النظام المنهج العلمي المتبع وطنياً لتسجيل حالات الحماية وتتبعها، إذ إن الإطار المحدث يتضمن أدواراً ومسؤوليات مختلفة جذرياً عن تلك التي تضمنها الإطار السابق، وتتسم منهجية العمل لإدارة الحالات حديثة ومطورة.

وما زال دور وزارة التربية والتعليم غير فعال في ما يخص التعامل مع حالات عمل الأطفال، فجميع المطالبات التي وُجّهت إلى الوزارة منذ سنوات لتعديل تشريعات التسرب المدرسي،

23 وزارة العمل 2006، الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال.

24 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2011، الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال.

25 وزارة التنمية الاجتماعية 2018، مشروع نظام حماية الطفل من العمل خلافاً للتشريعات.



وتوضيح الصلاحيات والإجراءات وتفعيل نظام المساءلة، والتحقق من التحاق الطلبة بالصف الأول، لم تلقَ أيّ ترحيب ولم يحدث أيّ رد رسمي من الوزارة بخصوصها. كما أن هناك العديد من المؤسسات التي تنفذ برامج خاصة بعمل الأطفال ولسحب الأطفال العاملين وتأهيلهم، مثل "بلان إنترناشيونال" و"إنترسوس" و"(TDH) و"تمكين" ومؤسسة إنقاذ الطفل.

## 7. الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)

شهد الأردن خطوات واسعة في هذا المجال، وتجلّى الاهتمام الوطني بذلك من خلال مأسسة الاستجابة لحالات العنف الأسري بتأسيس "إدارة حماية الأسرة" التابعة لمديرية الأمن العام في عام 1997. كما صدر نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف<sup>26</sup>، وهو المعنى بمتابعة الاستراتيجية وتقدم العمل فيها. وتعدّ الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018) الاستراتيجية الأخيرة المعلنة في هذا المجال، ولا يتم تحديثها كاستراتيجية، بل تم تحديث الأولويات فيها عبر الفريق الوطني الذي قام في العام الحالي، بإعداد مصفوفة بالأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية للاستجابة لحالات العنف، وتم رفعها لرئاسة الوزراء وتعميمها على الجهات المعنية للالتزام بالعمل على الأولويات. وطلب الفريق من المؤسسات تزويده بالخطط والإجراءات التنفيذية على أرض الواقع تمهيداً لاعتمادها ومتابعتها. ويتابع الفريق الوطني لحماية الأسرة مع رئاسة الوزراء مدى التزام المؤسسات الوطنية بتنفيذ مصفوفة الأولويات. وقد ظهر عند التقييم أن معظم مؤشرات الأداء قد تحققت جزئياً، وتنحصر الأجزاء التي لم تتحقق في توفير الكوادر البشرية اللازمة. قد يعدّ هذا المجال هو المجال الفريد من نوعه في تلك التطورات التي واكبته. ويحكم العمل في هذا المجال الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف<sup>27</sup> الذي يوضّح الأدوار والمسؤوليات للجهات مقدّمة الخدمة، وقد حدث في عام 2016. وفي عام 2019 صدرت إجراءات العمل الوطنية الموحّدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف، ودليل الإجراءات، إضافة إلى دليل إجراءات مقدّمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي. ويستكمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2020 العمل على الإجراءات الداخلية لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وإدارة حماية الأسرة، كما يجري

26 نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف رقم (33) لسنة 2016.

27 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2016، الإطار الوطني لحماية الأسرة.



تطوير نظام الأتمتة الإلكتروني لاجراءات العمل وتدريب المدربين، وتعزيز دور الفريق في إصدار التقارير للرقابة الإشرافية. ومن الجدير بالذكر أن العديد من المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على قضايا العنف وإدارة الحالات وتقديم الخدمات، ولكن هذه المراجعة تقتصر على استعراض أبرز الإنجازات في هذا المجال على مستوى السياسات والتي يعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة مظلتها.

### 8. الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري

أعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2009 الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري، والتي تعد الاستراتيجية المعلنة لهذا القطاع، علماً أنه ليس لها خطة تنفيذية، ولا نية لصياغة خطة تنفيذية، ولم يُحشد الدعم اللازم لتنفيذها. وفي عام 2019 أصدر المجلس تقريراً تحليلياً لأعمال مراكز الإرشاد الأسري التي أسسها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وذلك استناداً إلى معايير تقييمية واضحة. فقد استطاعت المراكز خلال الجائحة تقديم خدمات عبر الهاتف وتحويل أعمالها لتكون عن بعد. وما زال العمل مستمراً ضمن دائرة قاضي القضاة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري من خلال مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، والتي تمّ التوسع فيها ويجري سنوياً تدريب كوادرها وتأهيلهم. واللافت للانتباه عدم اهتمام الجهات الحكومية وغير الحكومية بقضايا الإرشاد الأسري (الصحة النفسية مثلاً)، والنظر إليها على أنها قضايا ثانوية وغير أساسية.

### 9. الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث في الأردن للأعوام 2017-2019

تضع هذه الوثيقة المرجعية التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، آلية عمل وطنية تنسيقية بين الشركاء للتعامل مع قضايا الأحداث وبما ينسجم مع مبادئ العدالة الإصلاحية للأحداث، ويشكل يضمن إعادة اندماجهم بالمجتمع وإصلاحهم وتأهيلهم. وتم إعداد الاستراتيجية بناءً على دراسة تحليلية لعدالة الأحداث في عام 2017. وفي عام 2017 عمل المجلس على إعداد "دليل معايير المصلحة الفضلى للطفل" ودليل تدريبي في عام 2019 لتطبيق المعايير أمام المحاكم الشرعية بالتعاون مع دائرة قاضي القضاة والمجلس القضائي. وتم تدريب عدد من القضاة وادماج النصوص القانونية المتعلقة بمسألة الإنابة القضائية وإجراء المقابلات التلفزيونية للأطفال كضمان لتطبيق المصلحة الفضلى.

## ثالثاً: مراجعة توصيات تقريرَي حالة البلاد لعامي 2018 و2019

المتابعة	توصية تقريرَي حالة البلاد لعامي 2018 و2019
لم يتم التعديل على قانون المجلس ليكون رقابياً، وهو غير مطروح حالياً.	1. العمل على تعزيز دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة للتنسيق لدعم المبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة، والتحقق من التزام الجهات بالتطبيق.
يتم العمل من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على دراسة سبل تحديث تقرير أحوال الأسرة والذي سيكون نقطة انطلاق لتطوير الاستراتيجية.	2. تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية.
في العادة، تراجع لجان متخصصة السياسات في رئاسة الوزراء (بحسب موضوع الاستراتيجية)، إلا أنها لجان غيرفاعلة.	3. إيجاد آلية رقابية ضمن رئاسة الوزراء، لمتابعة جميع الاستراتيجيات التي تقرها الرئاسة، ومدى تناغمها وتناغم البرامج المنبثقة عنها.
لم يتم العمل على الآلية الرقابية لمتابعة الاستراتيجيات.	4. تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، للعمل على تنسيق الجهود الوطنية، وتنسيق التمويل الخارجي لتغطية الأولويات الوطنية.
ظهر أن وزارة التخطيط تقوم بمشاركة مقترحات المشاريع التي تُطرح من قبل مؤسسات المجتمع المدني قبل تمويلها على الجهات المختصة، ولكن لا يتم إشراك المجلس الوطني لمراجعتها، فتكون في الغالب مشاريع مكررة لا تسد الثغرات القائمة في القضايا الأسرية.	5. تغطية الثغرات البحثية في مجال الأسرة لتكون السياسات مبنية على أسس علمية.
لم يتم التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة للخروج بمؤشرات أسرية.	6. توفير مؤشرات وطنية أسرية من خلال دائرة الإحصاءات العامة تعتمد الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية.
تم إعداد الخطة التنفيذية، ويتم رصد الإنجازات من خلال اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن؛ لكن الرصد المالي شحيح لقضايا كبار السن.	7. وضع خطة تنفيذية لاستراتيجية كبار السن المحدثة بالتشارك مع الجهات ذات العلاقة.
لم يتم البدء بالعمل على المسودة، وما زالت هذه القضية على طاولة اللجنة الوطنية.	8. إقرار قانون خاص بكبار السن.

<p>ما زالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعيدة عن الدور الخاص بتنسيق السياسات الوطنية من استراتيجيات وبرامج وخطط عمل وأطر عمل وطنية، وحتى على مستوى التمويل لتلك البرامج ولجميع القطاعات، وليس فقط لقضايا كبار السن.</p>	<p>تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنسيق السياسات الخاصة بقضايا كبار السن.</p>	<p>9.</p>
<p>يتبنى تقرير أحوال الأسرة الأردنية عدداً من تلك المؤشرات، لكنه غير كافٍ.</p>	<p>إيجاد عدسة اجتماعية (مجموعة مؤشرات اجتماعية)، يتم من خلالها تقييم الخدمات الحكومية المقدمة والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.</p>	<p>10.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>التركيز على السياسات التنموية عوضاً عن السياسات الإيوائية لكبار السن.</p>	<p>11.</p>
<p>تكثف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الحملات التوعوية سنوياً للاشتراك بالضمان الاختياري لغير العاملين أو العاملين خارج الأردن، ولحث المؤسسات لإشراك عامليها في مظلة الضمان. ولكن نسب الاشتراكات ما زالت ضعيفة للفئات غير العاملة من النساء أو العاملين في القطاعات الحرة، مما يقوّض فرص الاستقرار المالي لمرحلة الشيخوخة.</p> <p>كما أن وزارة الصحة تنفذ حملات لتعزيز أنماط الحياة الصحية، إلا أنها حملات غير فاعلة، إذ أشار تقرير أحوال الأسرة الأردنية إلى أن 88% من أفراد الأسر لا يمارسون الرياضة مطلقاً.</p>	<p>التركيز على البرامج الوقائية المرتبطة بالشيخوخة، مثل: تفعيل الاشتراك الإلزامي والاختياري في الضمان الاجتماعي، وبرامج الصحة الوقائية.</p>	<p>12.</p>
<p>تتم التوعية للجهات المنفذة من خلال اللجنة الوطنية لكبار السن ومتابعاتها لتنفيذ الاستراتيجية.</p>	<p>التوعية بالاستراتيجية وبرامجها المقترحة ودور الجهات المعنية بالتنفيذ.</p>	<p>13.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>إيجاد جهة تنسيقية داخل رئاسة الوزراء للعمل على متابعة لجان العمل التي يتم تشكيلها، وتقييمها سنوياً ومساءلتها، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وأطر العمل التي تقرها الرئاسة بشكل دوري.</p>	<p>14.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>إيجاد آليات عملية للتنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية الممثلين لمؤسساتهم والجهات صانعة القرار في تلك المؤسسات، ليكون التمثيل في اللجان ذات فاعلية.</p>	<p>15.</p>

16.	اعتماد عدد من المؤشرات للمؤسسات ذات العلاقة بتنفيذ استراتيجية كبار السن.	تم إعداد خطة تنفيذية، تتضمن المبادرات والبرامج المطلوبة، ولم تخرج الخطة بمؤشرات تنفيذية محددة أو قيم مستهدفة.
17.	إعادة النظر في إدارة أموال الزكاة والمعونة والوقف، لضمان عدم تكرار المعونات.	لم يتم.
18.	تعيين ضباط ارتباط لعمل الأطفال ضمن الوزارات الثلاث المعنية بتنفيذ الإطار.	تم تشكيل لجنة مشتركة تنسيقية يرأسها المجلس وتضم الجهات الوطنية والمؤسسات الدولية لضمان عدم الازدواجية وتحقيق التكامل.
19.	تعديل التشريعات الخاصة بالتسرب المدرسي، وتوضيح الصلاحيات والإجراءات ونظام المساءلة الموجود.	لم يتم.
20.	دعم تنفيذ الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال ضمن أنظمة الإحالة الموجودة، ورفع كفاءة العاملين على أنظمة إدارة الحالة تماشياً مع الإطار العام لحماية الأسرة والإطار الوطني للحد من عمل الأطفال.	يتم العمل على تطوير الإجراءات الداخلية للمؤسسات المعنية وتدريب الكوادر.
21.	توفير قواعد بيانات للمتسربين وللمسجلين في الصف الأول ومقارنتها مع قواعد بيانات الأحوال المدنية للتأكد من التحاق الطلبة بالصف الأول.	لم يتم، علماً أن هذا المطلب أصبح ضرورة ملحة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا، وذلك لضمان تسجيل الأطفال في الصف الأول في ظل تخوف الأسر من الفيروس والإصابة به.
22.	دعم البرامج الخاصة بالأطفال العاملين وأسرهم، وتوفير البدائل الاقتصادية بالتشبيك مع الجهات المعنية، وخاصة دور مؤسسات العون الاجتماعي، مثل: صندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، وصندوق الزكاة.	لم يتم.
23.	تحويل المبالغ المالية المرصودة لتوفير التعليم غير الرسمي والتعليم غير النظامي، وأيضاً لبرنامج "مكاني" الذي تشرف عليه "يونيسف"، إلى دعم الصفوف الثلاثة الأولى.	لم يتم.

<p>تبين أن وزارة العمل تقوم بهذا الدور التنسيقي للتمويل، وذلك من خلال مراجعة مقترحات مشاريع التمويل بعد عملية الحصول على التمويل، لإعطاء الموافقة الأخيرة لتنفيذ المشروع. وهذا يجعل من الصعب العمل على التعديل على المقترحات وسد الثغرات في البرامج، إذ إن كل مؤسسة تختص بخدمة معينة أو بتنفيذ برنامج معين، ومن الصعب التعديل ورفض التمويل.</p>	<p>إعطاء دور لإحدى الجهات الرسمية لمتابعة تمويل البرامج في مجال عمل الأطفال، وتنظيمها بما يضمن التكاملية وعدم التكرار، والتحقق من أنها تنفذ ضمن الأولويات الوطنية، وبالتشاور مع الجهات المعنية بالتنفيذ.</p>	<p>24.</p>
<p>- يتم العمل على تطوير خطة معتمدة لتطوير النظام، وتحديث النظام الإلكتروني بناءً على قائمة المتطلبات وملاحظات المستخدمين من الجهات الشريكة خلال مرحلة التجريب السابقة. بالإضافة إلى تدريب مجموعة من المدربين على استخدام النظام في المؤسسات.</p>	<p>متابعة أتمتة إجراءات الحماية من العنف، والربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالتنفيذ.</p>	<p>25.</p>
<p>- تقوم العديد من الجهات بتنفيذ تدريبات متخصصة لحماية الطفل وحماية الأسرة من العنف على مدار السنة. ومن هذه الجهات: مؤسسة نهر الأردن، ومعهد العناية بصحة الأسرة.</p>	<p>تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال، وخاصة مقدمي الخدمات في المحافظات، ضمن برنامج تدريب وطني متكامل.</p>	<p>26.</p>
<p>- يتم العمل على قياس مدى تطبيق المعايير لخمس دور إيواء، وإعداد خطط تنفيذية لتلبية الاحتياجات وفقاً للمعايير المعتمدة، وتدريب مدربين على معايير الاعتماد وضبط الجودة من العاملين في دور الإيواء.</p>	<p>تطبيق نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.</p>	<p>27.</p>
<p>- يتم العمل على تطوير خطة معتمدة لتطوير النظام، وتحديث النظام الإلكتروني بناءً على قائمة المتطلبات وملاحظات المستخدمين من الجهات الشريكة خلال مرحلة التجريب السابقة. بالإضافة إلى تدريب مجموعة من المدربين على استخدام النظام في المؤسسات.</p>	<p>مراجعة وتطوير الأدلة الإجرائية الداخلية للمؤسسات ومدى ملاءمتها للإطار الوطني لحماية الأسرة والمعايير الدولية، بشكل مستمر ودوري.</p>	<p>28.</p>

<p>يتم العمل على تطوير خطة معتمدة لتطوير النظام، وتحديث النظام الإلكتروني بناءً على قائمة المتطلبات وملاحظات المستخدمين من الجهات الشريكة خلال مرحلة التجريب السابقة. بالإضافة إلى تدريب مجموعة من المدربين على استخدام النظام في المؤسسات.</p>	<p>تفعيل نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري وتطبيقه وتعميمه على محافظات المملكة.</p>	<p>29.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>إيجاد قاعدة بيانات للدراسات والخدمات المتوفرة على المستوى الوطني.</p>	<p>30.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>كسب التأييد وحشد الدعم لأهمية الإرشاد الأسري ودوره في تعزيز العلاقات الأسرية وتحقيق الأمن الفكري لأفراد الأسرة جميعاً.</p>	<p>31.</p>
<p>يتم التدريب؛ ولكن بطريقة غير ممنهجة.</p>	<p>الاستمرار في تطوير الكوادر المهنية الإرشادية من خلال برامج التعليم المستمر لمواءمة الاحتياجات ومواكبة المستجدات العلمية، لا سيما أن الكوادر الحالية مقدّمة الخدمة ليست مؤهلة مهنيًا لهذه المهمة.</p>	<p>32.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>تطوير معايير ممارسة المهنة وأسسها وترخيص العاملين، وشروط ترخيص المؤسسات العاملة في الإرشاد الأسري.</p>	<p>33.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>تطوير معايير اعتماد المراكز التدريبية والمراكز المقدّمة للخدمة.</p>	<p>34.</p>
<p>يتم العمل من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة باستمرار، ولكن الطموح أن يمتد هذا الاهتمام إلى مؤسسات شريكة.</p>	<p>التشبيك مع الجمعيات والمراكز لاستحداث مراكز إرشادية أو مراكز لتقديم الخدمات، ورفع كفاءتها، للاستفادة من انتشارها وعلاقاتها واندماجها في البيئات الأسرية في المجتمعات لخلق جسور القبول لتلك الخدمات.</p>	<p>35.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.</p>	<p>36.</p>
<p>تم في عام 2019.</p>	<p>المتابعة والتقييم للخدمات المقدّمة، والبحث في سبل تطويرها بما يلائم متطلبات الأسر أنفسهم.</p>	<p>37.</p>
<p>لم يتم ذلك.</p>	<p>إعادة النظر في رؤية الدولة لتتبع النهج الأسري في تخطيط تدخلاتها، والتأكد من المواءمة بين جميع الاستراتيجيات النافذة، والتحقق من عدم تناقض سياساتها.</p>	<p>38.</p>

39.	تحليل التشريعات من منظور أسري، خصوصاً قانون الاحوال الشخصية وتأثيره على أفراد الأسرة.	لم يتم.
40.	دراسة أثر الاستثمار في برامج حماية الأسرة والطفل والتوعية الوالدية.	لم يتم.
41.	مراجعة السياسات المتعلقة بالطلاق وأثره على الأسرة وأفرادها.	لم يتم.
42.	التركيز على الأسر المعرضة للخطر في التخطيط وأخذها بعين الاعتبار في السياسات الوطنية (الأسر الفقيرة، الأسر التي ترأسها امرأة، الأسر التي يتم فيها الطلاق).	تم التعامل خلال الجائحة مع الأسر المعرضة للخطر، وكان ذلك جلياً في برامج الدعم التي قدمتها الحكومة. ولكن لا بد من العمل على وضع منهجية واضحة للتعامل مع هذه الفئات.
43.	التوعية بأهمية الأسرة ونشر الوعي بقضاياها ضمن المناهج الدراسية على مستوى المدرسة والتعليم العالي.	لم يتم.
44.	إقرار قانون خاص بكبار السن يعمل على حمايتهم، ومراجعة التشريعات التي تنظم قضايا كبار السن واستحداث المطلوب للسير في النهج التنموي، مثل: ترخيص الرعاية الاجتماعية المنزلية، ونظام الرعاية البديلة.	لم يتم.
45.	دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.	لم يتم.
46.	تطوير مؤشرات وتقارير وطنية دورية تقيس تقدم العمل المنجز في مجال الطفولة والطفولة المبكرة (تقرير الأسرة والطفل).	يتم العمل على دراسة تطوير تقرير أحوال الأسرة الأردنية، وكذلك الحال بالنسبة لتقرير وضع الأطفال.
47.	تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، واستراتيجية خاصة بالأطفال، لمواكبة التطورات التي طرأت على الأسرة وعلى واقع حقوق الطفل في الأردن. وأن تنبثق عنها سياسات وخطط عمل متكاملة شمولية.	لم يتم تطوير الاستراتيجية، لكن العمل جاري على التأسيس لتحديث الاستراتيجية من خلال الأبحاث والتقارير الوطنية.

<p>لم يتم العمل على تطوير نظام موحد، علماً أن أنظمة وزارة الصحة يتم تطويرها على نظام "حكيم". كذلك الحال بالنسبة لأنظمة دائرتي قاضي القضاة والإفتاء وغيرهما من المؤسسات. وتبقى الإشكالية في أن هذه الأنظمة غير متلائمة وغير متطابقة بحيث لا يمكن ربطها بسهولة. وهو ما يدعو لإيجاد منظومة واحدة متكاملة لجميع تلك العمليات.</p>	<p>تطوير الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات (أنظمة التسجيل)، من خلال جهة رسمية واحدة، وضمن برمجيات تتيح الربط بين المؤسسات في ما بعد، وعلى المستويات كافة.</p>	<p>48.</p>
<p>لم يتم العمل، ولكن كما تمت الإشارة سابقاً، يجري تأسيس الأرضية العلمية من خلال تقرير أحوال الأسرة وتقرير وضع الطفل بهدف تطوير هذه الاستراتيجيات.</p>	<p>تطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة (متضمنة قضايا الأطفال العاملين، والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية)، بحيث تعكس تقدم العمل المنجز في هذا المجال، وتستند للوثائق الاسترشادية الدولية، وتعتمد آخر النظريات العلمية التي تم تطويرها، والدروس المستفادة من دول أخرى ومن البرامج الوطنية التي نُفذت سابقاً.</p>	<p>49.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>تدريب الكوادر المعنية برسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات على فنيات إعداد الخطط التنفيذية والرؤى، بحيث تحاكي واقع المؤسسات والموازنات المتاحة. ولا بد أن تعمل تلك الخطط على الربط ما بين أهدافها واستراتيجيات عمل الوزارات ذات العلاقة لتسهيل تطبيقها.</p>	<p>50.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>مراجعة التشريعات الخاصة بالإرشاد الأسري وتطويرها، واستحداث المطلوب لتوفير الخدمات وترخيص العاملين.</p>	<p>51.</p>
<p>لم يتم.</p>	<p>تفعيل دور اللجنة الوطنية لمتابعة استراتيجية كبار السن، ووضع آليات متابعة ورقابة شفافة لعمل اللجنة، وقد يكون ذلك من خلال إصدار نظام خاص بعملها.</p>	<p>52.</p>



## رابعاً: التوصيات

استكمالاً لعملية المراجعة السنوية لتقدم العمل في قطاع الأسرة والطفولة، يمكن إيراد التوصيات التالية:

1. أهمية رصد الموازنات الحكومية من منظور الأسرة، وتحليل السياسات من منظور أسري.
2. تعزيز دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة في التنسيق لدعم المبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة، والتحقق من التزام الجهات (الرقابة) بالتطبيق، ويمكن تفعيل دور المجلس من خلال تطوير بنود قانون المجلس لتتضمن دوره في متابعة الجهات ورقابتها بتقارير رسمية حكومية.
3. تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، وأن تنبثق عنها سياسات وخطط عمل متكاملة شمولية. بالإضافة لتطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة (متضمنة قضايا الأطفال العاملين، والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية)، بحيث تعكس تقدم العمل المنجز في هذا المجال، وتستند للوثائق الاستراتيجية الدولية، وتعتمد آخر النظريات العلمية التي تم تطويرها، والدروس المستفادة من دول أخرى ومن البرامج الوطنية التي نُفذت سابقاً.
4. تدريب الكوادر المعنية برسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات على فنيات إعداد الخطط التنفيذية والرؤى، بحيث تحاكي واقع المؤسسات والموازنات المتاحة. ولا بد أن تعمل تلك الخطط على الربط ما بين أهدافها واستراتيجيات عمل الوزارات ذات العلاقة لتسهيل تطبيقها.
5. إيجاد آلية رقابية ضمن رئاسة الوزراء، لمتابعة جميع الاستراتيجيات التي تقرها الرئاسة، ومدى تناغمها وتناغم البرامج المنبثقة عنها.
6. تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات لخدمة قضايا الأسرة، ومراجعة التشريعات الحالية لدعم توجيه الشركات للخدمات الاجتماعية.
7. تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، للعمل على تنسيق الجهود الوطنية، وتنسيق التمويل الخارجي لتغطية الأولويات الوطنية، والتأكد من تكاملية البرامج وعدم تكرارها، ودراسة أثر هذه البرامج على مستوى الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية في تكوين المجتمع.

8. تطوير مؤشرات وتقارير وطنية دورية تقيس تقدّم العمل المنجز في مجال الطفولة والطفولة المبكرة (تقرير الأسرة والطفل)، على أن تُستخدمها لتطوير الاستراتيجيات ذات العلاقة.
9. تطوير الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات (أنظمة التسجيل)، من خلال جهة رسمية واحدة، وضمن برمجيات تتيح الربط بين المؤسسات في ما بعد، وعلى المستويات كافة.
10. إقرار قانون خاص بكبار السن يعمل على حمايتهم، ومراجعة التشريعات التي تنظم قضايا كبار السن واستحداث المطلوب للسير في النهج التنموي، مثل: ترخيص الرعاية الاجتماعية المنزلية، ونظام الرعاية البديلة.
11. تفعيل دور اللجنة الوطنية لمتابعة استراتيجية كبار السن، ووضع آليات متابعة ورقابة شفافة لعمل اللجنة، وقد يكون ذلك من خلال إصدار نظام خاص بعملها.
12. مراجعة التشريعات الخاصة بالإرشاد الأسري وتطويرها، واستحداث المطلوب لتوفير الخدمات وترخيص العاملين.
13. دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.
14. التوعية بأهمية الأسرة ونشر الوعي بقضاياها ضمن المناهج الدراسية على مستوى المدرسة والتعليم العالي.
15. التركيز على الأسر المعرضة للخطر في التخطيط وأخذها بعين الاعتبار في السياسات الوطنية (الأسر الفقيرة، الأسر التي ترأسها امرأة، الأسر التي يتم فيها الطلاق).
16. مراجعة السياسات المتعلقة بالطلاق وأثره على الأسرة وأفرادها.
17. دراسة أثر الاستثمار في برامج حماية الأسرة والطفل والتوعية الوالدية.
18. تحليل التشريعات من منظور أسري، خصوصاً قانون الأحوال الشخصية وتأثيره على أفراد الأسرة.
19. إجراء مسح محدث لعمل الأطفال ليكون موجهاً لرسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الواقعية التي تستند للأدلة العلمية.
20. العمل على إقرار نظام حماية الشهود الموجود حالياً لدى ديوان التشريع والرأي، لتحقيق التكاملية والاطمئنان للسرية والإبلاغ عن قضايا العنف الأسري.
21. إدراج مسودة قانون حقوق الطفل الموجودة لدى ديوان التشريع والرأي للمناقشة، تمهيداً لإرساله لمجلس النواب وإقراره.

- 22.** توفير الكلف المالية الخاصة بتنفيذ البنود الواردة في مسودة قانون حقوق الطفل ومسودة التعديلات الخاصة بقانون الأحداث.
- 23.** تضمين مخصصات للطوارئ في موازنات الوزارات لمواجهة التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على كبار السن.
- 24.** التزام الحكومة بتوفير متطلبات تنفيذ مصفوفة الأولويات لتعزيز استجابة المؤسسات الوطنية لحالات العنف.

